

كلمة السيد محمد بن يوسف
المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
في الدورة 13 للمؤتمر العام لليونيدو
فيينا، 7-11/12/2009

السيد الرئيس،
السيد المدير العام لليونيدو
أيها السيدات والسادة

يسرني ونحن في هذا اللقاء الهام أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيد الرئيس لإتاحته الفرصة لي لأتحدث إليكم باعتباري مديرا عاما لمنظمة إقليمية للتنمية الصناعية وهي المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين و كما يدل عليها اسمها فمن الطبيعي أن يكون نشاطها متداخلا ومتشابكا مع نشاطات اليونيدو، لذلك فقد سعينا دائما لإقامة علاقات تعاون وطيدة ومتواصلة بين منظمنا واليونيدو تبلورت في تنفيذ عدة نشاطات مشتركة وتوقيع عدة بروتوكولات تعاون كان آخرها مذكرة تفاهم وقعت في الرباط يوم 25 مايو 2007، ومازلنا نسعى دائما لتطوير هذا التعاون ليرتقي إلى مستوى طموح المنطقة العربية، هذه المنطقة التي مازال فيها قطاع الصناعات التحويلية يعاني من إختلالات هيكلية تتطلب المزيد من الجهد والتعبئة للموارد المادية والبشرية. فبالرغم من كل الجهود التي بذلتها الدول العربية في بناء قاعدة صناعية تحويلية تفي بمتطلبات التنمية والتشغيل والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية مازالت هذه الصناعات لا تساهم في الناتج المحلي الإجمالي إلا في حدود 9.4 % ومازال نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية لا يتجاوز 500 دولار سنويا، إن هذه الوضعية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تفي بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة التي من شأنها المساهمة في تقليص البطالة المزمنة التي تصل حاليا إلى 14 % وتساعد في الحد من النزوح من الريف إلى المدينة والحد من هجرة الكفاءات والقضاء على الهجرة السرية وتحارب الفقر والتهميش وتزيد من تمكين المرأة وإدماجها في الدورة الاقتصادية .

سيدي الرئيس
أيها السيدات والسادة

كما يعتقد الجميع إن اجتماعنا هذا يتزامن مع قمة كوبنهاجن للتغيرات المناخية، وبهذه المناسبة لا بد من التذكير أن الدول العربية تقع في منطقة جغرافية تغلب فيها المناطق الصحراوية وتتميز بمناخ شبه جاف وبذلك كانت من أول المناطق العالمية تأثرا بظاهرة التغيرات المناخية الناتجة عن الاحتباس الحراري والتي تسببت في تقليص النشاط الزراعي المشغل الرئيسي لليد العاملة في المنطقة، حيث تقلصت نسبة العمالة في هذا القطاع من 33 % سنة 1995 إلى 27.7 % سنة 2006 الشئ الذي يلقي علينا أعباء تنمية اقتصادية واجتماعية إضافية من أجل

التكيف مع هذه التغيرات المناخية والحد من أثارها السلبية، ولا ننسى بالطبع التزامات الدول العربية الكونية في المساهمة في إجراءات التخفيف والواردة في المبادرة العربية للتنمية المستدامة التي أطلقت في قمة جوهانسبورغ .

أيها السيدات والسادة.

إن رغبة الدول العربية في بناء قاعدة صناعية تحويلية متينة لم تكن وليدة اليوم وإنما كانت ضمن اهتماماتها التنموية الرئيسية منذ فجر الاستقلال وقد تجلّى ذلك في صياغة وتنفيذ خطط وبرامج طموحة لزيادة الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة ولتساهم في زيادة التشغيل خاصة في صفوف الشباب والنساء، لكن النتائج المتحققة بالرغم من أهميتها لم تكن بمستوى الطموح وذلك لعدة أسباب قد لا يسمح المجال هنا للخوض فيها ، لكن الجدير بالملاحظة أن عولمة الاقتصاد وتطور الإعلام وتيسير الحصول على المعلومة وانتشار الفضائيات زاد من طموح المجتمعات النامية ومنها المجتمعات العربية في غد أفضل يضمه توفر فرص العمل اللائق الكفيل بتوفير العيش الكريم المبني على سد الحاجيات الأساسية من الغذاء والكساء والإيواء والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، وقد وجدت بعض الدول العربية في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة مدخلا مناسباً لزيادة وتيرة تنمية الصناعات التحويلية وزيادة مساهمتها في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، الشيء الذي جعل كل الدول العربية تناشد اليونيدو والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لاعتماد وتنفيذ برنامجاً إقليمياً لتطوير دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2010-2013، اختارت له ستة مكونات تهم دعم البنية التحتية للجودة و الترويج لإقامة الحاضنات ودعم المشاريع المحتضنة وتأهيل وتحديث الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعم قدرتها الإنتاجية والتسويقية والترويج لإقامة وتطوير أقطاب وتجمعات الصناعات كثيفة المعرفة وعالية التقنية والترويج لإقامة المشاريع النسوية والمشاريع الموجهة لأصحاب الاحتياجات الخاصة .

وقد تبلورت رغبة الدول العربية هذه في وثيقة مشروع للبرنامج تمت صياغتها في اجتماع الدورة 36 للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين التي عقدت بالربط في مايو 2009، و قد تم تقديمها خلال الدورة 36 لمجلس التنمية الصناعية التي عقدت في فيينا خلال يونيو الماضي، وفي ضوء ذلك تم عقد اجتماع مشترك بين اليونيدو و الايدمو وعدد من الدول العربية في الرباط خلال الفترة 21-22 أكتوبر 2009، لبحث سبل تطوير وترويج البرنامج .

أملنا أن يحظى هذا البرنامج الإقليمي بدعم مؤتمر العام هذا وبدعم الدول المانحة بالصيغة التي تساعد في إدماج أكثر للمنطقة العربية في مسيرة التصنيع العالمية وتساعد الدول العربية في تحقيق أهدافها التنموية وخاصة منها الاجتماعية التي أصبحت تمثل تحدياً جدياً لا بد من تضافر كل الجهود لمواجهته.

شكراً مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته